صندوق التنمية للعراق

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية التدقيق

(مترجمة عن النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية)

تقرير الصندوق

٣١ كانون الأول ٢٠٠٧

إرنست وَيـونـغ

ارنست و يونغ بغداد
محاسبون قانونيون
صندوق بريد ٦٠٠٤
بغداد – جمهورية العراق
هاتف ٠٠٩٦٤١٥٤٣٩٨٥٩ (٤ خطوط)
فاكس ٠٠٩٦٤١٥٤٣٩٨٥٩
www.ey.com/me

٣٠ نيسان ٢٠٠٨

السادة رئيس وأعضاء مجلس المراقبة و المشورة
السادة رئيس وأعضاء لجنة الخبراء الماليين
صندوق التنمية للعراق
بغداد – العراق

تحية طيبة وبعد،

الموضوع: مراجعة حسابات الصندوق لعام ٢٠٠٧

نتيجة لقيامنا بعملية المراجعة لعام ٢٠٠٧ استرعى انتباهنا بعض الملاحظات حول الحسابات وأسلوب العمل ونظام الرقابة الداخلية في الوزارات و الدوائر التي تقوم بإصدار بيانات الصندوق والتي نوردها راجين أن تنال عنايتكم ومتابعتكم.

ولأهداف تحديد طبيعة، توقيت ومدى إجراءات المراجعة والفحص اللازمين وفقا لمعايير التدقيق الدولية، فقد قمنا بمراجعة وتقييم نظام الضبط والرقابة الداخلي للصندوق، ومن خلال هذه المراجعة فقد تبين لنا بعض الملاحظات والتوصيات والتي نوردها في تقريرنا هذا لاهتمامكم ومتابعتكم.

يتضمن هذا التقرير بالإضافة إلى ما سبق بعض الملاحظات والتوصيات لبعض الأمور الأخرى التي لاحظناها خلال عملية المراجعة التي قمنا بها بالإضافة لمتابعة الملاحظات والتوصيات من السنوات السابقة.

بطبيعة الحال فان هذه الملاحظات والتوصيات لا تشمل كل التحسينات المحتملة والتي قد تكشفها مراجعة تفصيلية خاصة ولكنها تبين تلك النواحي الهامة للتحسينات الممكنة التي نتجت عن عملية المراجعة الدورية التي قمنا بها.

إن تقريرنا هذا مخصص فقط لاستخدام الحكومة العراقية والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين لصندوق التنمية للعراق ولا يجوز استخدامه لأية أغراض أخرى. فيما يخص تقريرنا، فنحن لا نقبل ولا نتحمل أي مسؤولية لأي غرض آخر أو لأي شخص عرض عليه هذا التقرير أو لأي شخص آخر يكون هذا التقرير في متناول يده ما عدا في الحالات التي نوافق عليها كتابيا.

ختاما، نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا لتقديم خدماتنا ونشكر كافة العاملين في جميع دوائر ومؤسسات الدولة لما أبدوه من تعاون لتسهيل مهمتنا، راجين لكم دوام التقدم والازدهار.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

ارنست و يونغ

بشر بكر

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية التدقيق
تقريرالوزارات الممولة من الصندوق

المحتويات

	العنوان	الصفحة
	مفتاح الرموز	٧
	الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية	٨
١	دليل الإجراءات والسياسات	٩
٢	صلاحيات الدفع من حساب الصندوق	١٠
٣	تحضير الموازنة	١١
٤	النظام المحاسبي	١٣
٥	السجلات المحاسبية للصندوق	١٤
٦	أنظمة الرقابة الداخلية العامة	١٥
٧	إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق	١٦
٨	تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة لدى جي بي مورجن	١٧
٩	التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة	١٨
١٠	إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي	١٩
١١	مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية	٢٠
١٢	التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى	٢١
١٣	مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي	٢٢
١٤	تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق	٢٣
١٥	المدفوعات من الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية	٢٤
١٦	المبلغ العالق في سجلات وزارة المالية	٢٥
١٧	صندوق تعويضات الأمم المتحدة	٢٦
١٨	عدم وجود نظام حماية	٢٧
١٩	صلاحيات المبرمج لتعديل البيانات	٢٨
٢٠	توثيق تعديلات النظام	٢٩

٢١ إجراءات طلب تعديل النظام ٣٠
٢٢ الدخول إلى برامج النظام ٣١
٢٣ حماية معلومات النظام ٣٢
٢٤ تحديثات نظام التشغيل الخاص بالنظا م ٣٣
٢٥ متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج ٣٤
الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي ٣٥
٢٦ لائحة الصلاحيات والتفويض ٣٦
٢٧ إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة ٣٧
٢٨ سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي ٤١
٢٩ سرية وحماية البيانات ٤٢
٣٠ احتساب فائدة الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة ٤٣
٣١ أسماء المخولين بالدفع من حساب صندوق التنمية للعراق ٤٤
٣٢ تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق ٤٥
٣٣ الفائدة المدفوعة على التامينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد ٤٦
٣٤ الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق ٤٧
الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط ٤٨
٣٥ الحصانة ٤٩
٣٦ اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية ٥٠
٣٧ مبيعات المنتجات النفطية ٥١
٣٨ عمليات المقايضة ٥٢
الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية ٥٣
٣٩ الالتزامات التعاقدية القائمة الخاصة بالمؤسسات الأمريكية ٥٤
٤٠ قاعدة بيانات العقود ٥٥
٤١ استلام تقارير غير موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية ٥٦
٤٢ النقد في الصندوق وحدود المدفوعات ٥٧
٤٣ وثائق مدفوعات غير مختومة بما يفيد الدفع ٥٨
٤٤ عقود مغلقة ذات أرصدة قائمة ٥٩

٤٥ عقود المؤسسات الأمريكية الجديدة ٦٠
٤٦ تسليم ملفات عقود المؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية ٦٢
٤٧ التسوية بين المبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي وأوامر الدفع الصادر من وزارة المالية ٦٣
الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق..... ٦٤
٤٨ متابعة التوصيات في رسالة الإدارة السابقة ٦٥
٤٩ دائرة التدقيق الداخلي ٦٦
٥٠ حوكمة المنشأة (CORPORATE GOVERNANCE) ٦٧
٥١ إتفاقيات مستوى الخدمة ٦٨
٥٢ تقييم الرقابة الذاتي ٦٩
٥٣ إدراك الرقابة الداخلية ٧٠
٥٤ التبليغ عن الاحتيال ٧١

مذكرة الأمور الظاهرة من عملية التدقيق تقريرالوزارات الممولة من الصندوق
مفتاح الرموز

يحتوي هذا التقرير على الرموز التالية:

معنى الرمز	الرمز	البيان
درجة المخاطرة عالية		**تتعلق الملاحظة بضعف جوهري يؤثر في تحقيق الأهداف الأساسية أو النتائج المالية أو تؤثر في السمعة المهنية. نوصي بضرورة إتخاذ إجراءات معالجة فورية.**
درجة المخاطرة متوسطة		**تتعلق الملاحظة بالأمور متوسطة الخطورة و التي قد تؤدي إلى ضعف في نظام الرقابة الداخلي و/أو كفاءة الأنشطة التشغيلية والتي يجب أن يتم الأفصاح عنها. نوصي باتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة قصيرة.**
درجة المخاطرة منخفضة		**تتعلق الملاحظة بأمور قمنا بملاحظتها قد لا تؤثر على نظام الرقابة الداخلي و/أو فاعلية وكفاءة الأنشطة التشغيلية، ولكن يجب الإهتمام بها من قبل الإدارة. نوصي بإتخاذ إجراءات معالجة خلال فترة معقولة.**
ملاحظة من السنة الحالية	**جديدة**	**تتعلق الملاحظة بالأمور التي استرعت انتباهنا خلال مراجعتنا في عام ٢٠٠٧.**
ملاحظة من السنة/ السنوات السابقة تم اتخاذ اجراءات لحلها	✓	**تتعلق الملاحظة بالأمور التي استرعت انتباهنا خلال الأعوام السابقة و قامت الجهة المسؤولة (في رأينا) باتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها.**
ملاحظة من السنة/ السنوات السابقة لم يتم اتخاذ اجراءات لحلها	**مكررة**	**تتعلق الملاحظة بالأمور التي استرعت انتباهنا خلال الأعوام السابقة و لم تقم الجهة المسؤولة (في رأينا) باتخاذ الإجراءات اللازمة لحلها.**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة
والمتعلقة بوزارة المالية

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١. دليل الإجراءات والسياسات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الصندوق لا يمتلك سياسات وإجراءات رسمية تفصيلية تغطي كافة مجالات عملياته. إن وزارة المالية بشكل دوري تصدر بعض التوجيهات المحاسبية لتبين الإجراءات الواجب إتباعها عند انجاز مهام معينة. مع ذلك، فان هذه التوجيهات غير شاملة ولا تغطي كافة جوانب عمليات الصندوق. كما أن هذه التوجيهات لم يتم إكمالها بحيث تمثل دليل شامل للإجراءات والسياسات ليتم استخدامها بسهولة من قبل الموظفين ضمن أنشطة الصندوق.	نوصي بتطوير دليل شامل للإجراءات والسياسات المحاسبية لتغطية كافة الأنشطة التشغيلية، الإدارية والمالية للصندوق. كذلك هذا الدليل يجب أن يتم مراجعته بصورة دورية لضمان تحديثه وأهليته في تزويد التوجيهات والإرشادات التشغيلية، الإدارية، المحاسبية والمالية لموظفي الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير واستخدام إجراءات رقابية مفصلة من قبل الصندوق لضمان تطبيق ملائم وتنفيذ صحيح للسياسات والإجراءات الموجودة في الدليل.	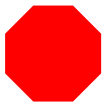	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية			
٢. صلاحيات الدفع من حساب الصندوق			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن صلاحيات الدفع من الصندوق تتم بتوقيع من قبل دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير المالية أو من ينوب عنهما. إن ذلك يتم عن طريق حجز مبالغ تمثل الحد الأعلى لتمويل الطلبات من حساب الصندوق. إن قيمة المبالغ التي يتم حجزها من الصندوق لتمويل عمليات الدفع تتراوح ما بين ٣٠٠ مليون دولار أمريكي إلى ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لكل عملية تمويل. إن الفترة التي يجب أن يتم تغطيتها بهذه المبالغ المحجوزة غير محددة مسبقاً وإن هذه المبالغ المحجوزة لا يتم سحبها فورا من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بعد ذلك، يتم تنفيذ أوامر الدفع الخاصة بالتحويل من حساب بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي. هذه التحويلات تتم من المبالغ المحجوزة لوزارة المالية لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بتوقيع من قبل مدير عام دائرة المحاسبة في وزارة المالية وبدون تحديد للحد الأعلى المسموح تحويله. إن ذلك يعتبر مخاطرة عالية حيث أن المبلغ الذي يمكن تحويله من حساب الصندوق قد يصل إلى مجموع المبالغ المحجوزة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. لذلك ينبغي أن لا يتم التوقيع على أوامر الصرف بدون تحديد حدود صلاحيات. مع الأخذ بعين الاعتبار الضعف الجوهري في أنظمة الرقابة الداخلية العامة للصندوق، لا توجد إجراءات رقابة كافية تمنع أو تكشف عمليات الدفع غير المصادق عليها على أساس دوري.	نوصي بإعداد دليل صلاحيات لكافة عمليات الصندوق تشمل المدفوعات من الحساب لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وحساب البنك المركزي العراقي لضمان إجراءات الرقابة المتبعة. إن دليل الصلاحيات ينبغي أن يتضمن الصلاحيات والحدود المخولة لمدير عام دائرة المحاسبة ولكل شخص له علاقة بإدارة الصندوق ويتضمن أيضاً متطلبات توقيع شخصين أو أكثر حسبما كان ذلك مناسب على أساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.	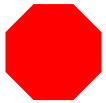	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية			
٣. تحضير الموازنة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية مراجعتنا للإجراءات المتبعة من قبل قسم الموازنة المتعلق بمراجعة موازنات الدوائر، لاحظنا ان قسم الموازنة لا يشير إلى موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية من أجل التوصل إلى الإعداد الصحيح للموازنة الفعالة من قبل الدوائر الحكومية المتنوعة. إن عملية التقييم الفعّال للموازنة المعدة من الدوائر الحكومية وعملية تحديد أهمية إجراءات الرقابة لضمان أن احتياجات كل قسم متوافقة مع نشاطاتها والأداء السابق ومع الخطط للسنة القادمة. هذا يشمل تقييم أداء السنة السابقة مقارنة مع الموازنة لتحديد وجود زيادة او نقصان في الانفاق.	إن مراجعة الموازنة للدوائر الملتزمة من قبل قسم الموازنة تعتبر جزء مهم من نشاطات الدائرة المالية المتعلقة بمتابعة وملاحظة النفقات الحكومية. وفقاً لذلك، نحن نعتقد أن إدارة الصندوق يجب أن تعمل على تقديم عناية خاصة لعملية تحضير ومراجعة الموازنة من قبل قسم الموازنة لضمان وجود إجراءات سيطرة كافية خلال عملية إعداد الموازنة. ان الأسلوب الحديث في إعداد ومتابعة الموازنة يجب ان يتضمن وليس حصراً ما يلي: – قسم الموازنة يجب أن يعمل على متابعة ومراقبة الإجراءات المتبعة من قبل الأقسام المختلفة والتي تعمل على تحضير الموازنة السنوية الخاصة بها. ثم يعمل قسم الموازنة على التأكد من أن كافة الضوابط تم تطبيقها من قبل الدوائر المختلفة من أجل تيسير عملية تحضير الموازنة، بالتالي سينخفض الوقت المصروف من قبل قسم الموازنة على مراجعة هذه الموازنات. – يجب أن يعد قسم الموازنة إجراءات من أجل معرفة المناقلات التي تجري بين فصول الإنفاق المختلفة. هذه المعلومات سوف تمكن قسم الموازنة من معرفة بنود الإنفاق التي تجاوزت حدود الموازنة في أي قسم محدد للسنة السابقة		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٣. تحضير الموازنة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
	وبالتالي يتم استخدامها لتمويل النفقات لمصروفات أخرى غير موافق عليها. – يجب أن يعد قسم الموازنة قاعدة بيانات لكافة الدوائر ذات العلاقة بنشاطات الأقسام وحجمها من أجل تأسيس معيار لكل بند من بنود الإنفاق بالاعتماد على أنشطة وحجم كل دائرة. إن قاعدة البيانات هذه سوف تمكن قسم الموازنة من مراجعة أداء كل دائرة وبشكل دوري (شهرياً مثلاً) والتحقق من أي انحرافات مهمة عن المعايير. كما أن قاعدة البيانات هذه ستمكن قسم الموازنة من معرفة وتحديد المخاطر أو الفرص من أجل توفير النفقات. – إن مراجعة قسم الموازنة لموازنات الدوائر يجب أن يتضمن مقارنة بين موازنة السنة السابقة والنفقات الفعلية. إن هذه المراجعة ستبين فاعلية عملية إعداد الموازنة وكذلك أي تغيرات رئيسية أو تطورات مقارنةً مع السنة الماضية.		

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٤. النظام المحاسبي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
أن النظام المحاسبي الحكومي الموجود المتعلق بإجراءات المحاسبة لا يتضمن نظام معلومات إدارية ورقابة داخلية ولا يتوافق مع حجم وهيكلية الصندوق الحالية، ويعتبر هذا النظام قديم مقارنة مع التقنيات والممارسات الحديثة المتبعة. لقد علمنا أن الحكومة العراقية تطبق حالياً تغيرات كاملة في نظام المحاسبة الالكتروني للأقسام المالية.	نوصي بضرورة تنفيذ مراجعة كاملة لعمليات المحاسبة ولنظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالصندوق في وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط (سومو) والوزارات ذات العلاقة من أجل تحسين كفاءة الإجراءات المتبعة وزيادة فعالية الرقابة الداخلية. يجب ان تتضمن هذه المراجعة على الأقل ما يلي: – دليل يشرح السياسات والإجراءات الواجب إتباعها وتطبيقها. – إجراءات مراقبة على القطاعات الأخرى للأقسام المالية التي تعمل على مراجعة معاملات الدوائر. – مراجعة إجراءات التوثيق وحفظ الملفات المتبعة في الدائرة المالية. – مراجعة نظام الأقسام العاملة بالرقابة الداخلية. – ربط هذا النظام إلكترونياً مع دائرة الرقابة الداخلية. – تأسيس آلية تعمل على متابعة عمليات تحضير الموازنة ومتابعة تطبيق إتباع تلك الموازنة المحضرة. وفقاً لذلك، يمكن عمل آلية ربط بين التقارير المحاسبية مع نظام المعلومات الإدارية (MIS) ونظام المعلومات المالية لتقابل متطلبات عمليات الصندوق في كل المواقع.	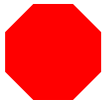	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٥. السجلات المحاسبية للصندوق

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن السجلات المحاسبية للصندوق تستند على المعلومات التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي والبيانات المالية الشهرية المرسلة من قبل البنك المركزي العراقي إلى وزارة المالية. هذه المعلومات تقتصر على عمليات الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك – الحساب الرئيسي فقط. نتيجة لذلك، لا يتوفر لدى الصندوق سجلات محاسبية متكاملة لدعم أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. إن بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية تم تجميعه من الكشوف الشهرية للمقبوضات والمدفوعات النقدية للحساب البنكي الرئيسي للصندوق المدار من قبل البنك المركزي العراقي، الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، كشوف بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك والمعلومات المالية الأخرى المحتفظ بها من قبل وزارة المالية وكتب التأييد المستلمة من الأطراف الأخرى. خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق.	نوصي وزارة المالية الاحتفاظ بسجلات محاسبية متكاملة للصندوق متضمنة جميع معاملات الصندوق المصادق عليها وتسويتها مع الكشوفات البنكية التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي العراقي. إضافة إلى ذلك، ينبغي إعداد مطابقات دورية بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي وأي اختلاف ينبغي متابعته والتحقق منه. كذلك نوصي لجنة الخبراء الماليين بمتابعة تطوير وتعزيز سجلات محاسبية منفصلة للصندوق عن سجلات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية الحالية الممسوكة وفقاً للنظام المحاسبي الحكومي، حيث أن حسابات الصندوق يجب أن تكون وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". كما نوصي بالاستمرار في تطوير قاعدة البيانات الخاصة بالبيانات المالية للصندوق لدعم جميع أرقام البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به، مع تدريب مناسب للأشخاص الذين يعملون على إعداد وتحضير البيانات المتعلقة بالصندوق وفقاً للمعيار الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي".	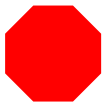	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٦. أنظمة الرقابة الداخلية العامة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا خلال التدقيق أن أنظمة الرقابة الداخلية العامة على إدارة صندوق التنمية للعراق غير فعّالة، وذلك للأسباب الرئيسية التالية. – الافتقار إلى نظام رسمي لقواعد العمل السلوكية والأخلاقية (Code of Business Conduct and Ethics). – لا يوجد أدلة سياسات وإجراءات موثقة شاملة لجميع عمليات الصندوق. – إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي للصندوق. إن الصندوق حالياً يتم إدارته من قبل دوائر منفصلة لدى البنك المركزي العراقي بأشراف وزارة المالية، ومع ذلك، لا يوجد مدير تنفيذي ومراقب مالي متخصص لاخذ مسؤولية توجيه الأنشطة العامة للصندوق. – لا يوجد لدى الصندوق دائرة تعمل على تقييم المخاطر لتقييم مخاطر العمليات التشغيلية واستمرارية مراقبة المخاطر وتخفيضها للمستوى المقبول. – إن الموظفين القائمين على الصندوق بحاجة إلى تدريب مكثف لزيادة قدرتهم على التنفيذ المناسب لمسؤولياتهم لإدارة طبيعة عمليات حسابات الصندوق المعقدة وفقاً للمعايير الدولية. – الحاجة إلى تطوير أساليب وسياسات الموارد البشرية المتعلقة بتدريب، تقييم، إرشاد، تحفيز وتعويض الإفراد. – لا يوجد قسم تدقيق داخلي متخصص للصندوق. إن الإجراءات المتبعة من قبل قسم التدقيق الداخلي لدى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية محدودة وتغطي جزء من عمليات الصندوق.	نوصي بإعداد نظام رقابة داخلية فعال للصندوق وأن يأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المشار إليها أعلاه. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بتعيين مدير للصندوق للتوجيه والإشراف على الأنشطة العامة للصندوق في كافة المواقع ومن ضمنها وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، شركة تسويق النفط، الوزارات، وإقليم كردستان. بالإضافة إلى تعيين لجنة تنفيذية لمراقبة عمليات الصندوق اليومية وإعداد التقارير وإرسالها إلى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة ولجنة الخبراء الماليين العراقيين.	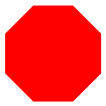	مكررة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٧. إعداد التقارير والبيانات المالية للصندوق

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا، لاحظنا أن وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لا يقوم بإعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق بشكل كامل على أساس شهري وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". حيث يقوم البنك المركزي العراقي بإعداد تقرير شهري يبين المقبوضات والمدفوعات للحساب الرئيسي للصندوق فقط ولا يتضمن الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، إن سجلات وزارة المالية لا تشمل جميع المعلومات المالية التي ينبغي الإفصاح عنها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". خلال شهر تموز ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية باستحداث قاعدة بيانات مخصصة للصندوق بحيث يتم جمع كافة عمليات وبيانات الصندوق ضمنها. ما زال العمل جارياً على مطابقة الأرصدة الافتتاحية للصندوق.	نوصي لجنة الخبراء الماليين بمتابعة البنك المركزي العراقي ووزارة المالية على إعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق بشكل مكتمل وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام "إعداد التقارير المالية باستخدام الأساس النقدي". نوصي أن يتم إعداد سياسات وإجراءات موثقة لإعداد البيان المالي للصندوق لتبين تفاصيل طريقة إعداد البيان المالي والإيضاحات المتعلقة به.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٨. تأمينات خطابات الاعتمادات القديمة لدى جي بي مورجن

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن هناك عدد كبير من ارصدة التأمينات المدفوعة منذ فترة زمنية طويلة لخطابات الاعتمادات المفتوحة لدى بنك جي بي مورجن من خلال المصرف العراقي للتجارة، إن الأمثلة التالية على تلك المبالغ القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك (JP Morgan Chase).	نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة والوزارات المعنية بتحليل الحالة الحالية لكل التأمينات النقدية القائمة لخطابات الاعتماد ومعالجة كل الأرصدة القديمة. كذلك نوصي البنك المركزي العرقي ووزارة المالية بمتابعة هذا الأمر بالتنسيق مع المصرف العراقي للتجارة والوزارات المستفيدة للتأكد من تنفيذ خطابات الاعتماد في الوقت المناسب وإعادة التأمينات التي تخص الاعتمادات المتأخرة إلى حساب الصندوق.		مكررة

رقم الاعتماد	الوزارة	مبلغ الاعتماد دولار امريكي	المبلغ القائم دولار امريكي	تاريخ فتح الاعتماد	تاريخ انتهاء الاعتماد	تاريخ اخر عملية دفع من الاعتماد
٢٠٠٣/١٦٠	الصحة	١,٣٥٠,٠٠٠	١٨١,٨١١	٢٠٠٤/١/١٩	٢٠٠٤/٤/٢٨	٢٠٠٤/١٢/٢٩
٢٠٠٤/٢٢٠	الكهرباء	٣,٨٦٧,٥٥٩	٢٠٣,١٦١	٢٠٠٤/٣/٢	٢٠٠٥/٢/١١	٢٠٠٥/١٠/١٣
٢٠٠٤/٢٢٥	الاتصالات	٣٠٠,٠٠٠	٤٨,٩٠٠	٢٠٠٤/٣/١٩	٢٠٠٤/٨/٩	٢٠٠٥/٣/٤
٢٠٠٤/٢٢٦	الكهرباء	٧,٤١٢,٣٧٠	٧٩٩,٨٩٦	٢٠٠٤/٣/١٧	٢٠٠٦/١٢/٣١	٢٠٠٥/٣/٤
٢٠٠٤/١٢٢٢	الصحة	١,٨٧٠,٤٥٧	٣٧٤,٠٩١	٢٠٠٤/١٢/١٦	٢٠٠٥/٤/١	٢٠٠٥/٦/٥
٢٠٠٤/١٣٠٦	النفط	١٤,٣٩١,٧٢١	١٤,٣٩١,٧٢١	٢٠٠٥/٣/١٧	٢٠٠٦/٢/٤	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/١٣١٦	الزراعة	٦١٥,٢٨٤	٦١٥,٢٨٤	٢٠٠٥/٢/١٩	٢٠٠٦/١٠/٢٠	لا توجد دفعات
٢٠٠٤/١٣٤٥	الصحة	١٤٥,٠٤٠	٦٩,٢٧٦	٢٠٠٥/٢/٢٨	٢٠٠٥/١١/٢٨	٢٠٠٥/١٠/١٣
٢٠٠٤/١٤٥٣	الزراعة	٣,٩٠٠,٠٠٠	٣,٩٠٠,٠٠٠	٢٠٠٥/٢/١	٢٠٠٥/٩/١	لا توجد دفعات

بالإضافة إلى الجدول أعلاه، يشمل كتاب التأييد المستلم من بنك جي بي مورجن على عدد كبير من المبالغ القديمة القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٩. التأمينات النقدية لدى البنوك المراسلة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية التدقيق لاحظنا، إن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يحتفظا بسجل يبين التامينات النقدية القائمة المدفوعة من الصندوق بالنيابة عن الوزارات العراقية. وفقا لكتاب التأييد المستلم من بنك جي بي مورجن كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، فإن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٢,٤٧٤,٦١٦ دولار أمريكي و١٤٠,٨٨٣ يورو، كما أن كتاب التأييد من سيتى بنك يبين أن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٤١٢,٩٤٣ دولار أمريكي و٨٦,٨٧٣ يورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. التأمينات النقدية لخطابات الاعتماد لدى البنوك المراسلة لا تعتبر جزء من أرصدة الصندوق النقدية لأنه لا يتم السيطرة عليها من قبل الصندوق ومقيدة لدفعات لصالح خطابات اعتماد قائمة لصالح مجهزين. ومع ذلك، التأمينات النقدية تعتبر من موجودات الصندوق واي نقد فائض بتاريخ نهاية خطاب الاعتماد يجب أن يعاد الى حساب الصندوق.	نوصي أن يحتفظ الصندوق بسجلات كاملة للتأمينات النقدية المحوله إلى البنوك المراسلة من قبل المصرف العراقي للتجارة ولكل التعاملات الأخرى ذات العلاقة، حيث تعتبر هذه التأمينات النقدية جزءً من موجودات الصندوق لحين دفعها إلى الموردين.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٠. إصدار خطابات الاعتماد بالنيابة عن المؤسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لا حظنا ان هناك مؤسسات حكومية ذات تمويل ذاتي تابعة لبعض الوزارات تعمل على تحويل الأموال إلى الحسابات الجارية لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي وبعد ذلك يتم فتح خطاب الاعتماد عن طريق أرصدة الصندوق في بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. ونتيجة لذلك، خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، تم دفع مبالغ لخطابات اعتماد لوزارات معينة غير مشمولة في موازنة الدولة الفدرالية الممولة من الصندوق بمبلغ ٨٩٠,٨٢٤ دولار أمريكي. وبالمقابل استلمت وزارة المالية دفعات مقدمه بمبلغ ١,١٦٩,٥٢٤ دولار أمريكي والتي لم يتم إيداعها في حسابات الصندوق وقد تم إيداعها في حساب وزارة المالية رقم (٣٠١١١٦) لدى البنك المركزي العراقي. والآتي أمثلة على المؤسسات التي يتم فتح خطابات اعتماد بالنيابة عنها: • الشركة العامة للمنظومات / وزارة الصناعة. • الشركة العامة للتجهيزات الزراعية / وزارة الزراعة. • شركة نفط الجنوب / وزارة النفط.	نوصي بأن تقوم تلك المؤسسات ذات التمويل الذاتي بفتح خطابات الاعتماد مباشرة لدى المصرف العراقي للتجارة، أو لدى بنوك أخرى وان يتم الاحتفاظ بالبيانات المتعلقة بالأمانات المستلمة والمدفوعة بشكل الكتروني ليسهل عملية السيطرة عليها. خلال عام ٢٠٠٨، أصدرة وزارة المالية تعميم إلى كافة الموسسات الحكومية ذات التمويل الذاتي بفتح الإعتمادات الخاصة بها بشكل مباشر.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية			
١١. مدفوعات الصندوق الخاصة بالوزارات العراقية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا لحسابات الصندوق ، لاحظنا أن بعض المدفوعات الصادرة من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم تحويلها إلى الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي من أجل دفعها في تاريخ لاحق بالدينار العراقي إلى الوزارات العراقية الأخرى والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة. في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق يسجل هذا التحويل كمدفوعات مباشرة قبل دفعه فعلاً إلى الوزارات والمؤسسات التابعة لها. حيث بلغت التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك مبلغ ٢٦,٧٠٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧، أما المبالغ المحولة الى الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بلغت ٣٠,٥١٨ مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن الحساب الجاري لوزارة المالية رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي يستخدم لإيداع التحويلات من الصندوق والتحويلات الأخرى الناتجة من تعاملات وزارة المالية مع الوزارات الأخرى التي ليس لها علاقة بالصندوق، حيث أن المدفوعات من هذا الحساب والخاصة بالصندوق غير مفصولة عن تعاملات أخرى ليست لها علاقة بالصندوق، لذلك يتعذر تحديد إجمالي المدفوعات من الصندوق ورصيد أول وآخر المدة. خلال شهر أذار ٢٠٠٨، قامت وزارة المالية بإجراء الترتيبات الضرورية لفتح حساب مستقل لدى البنك المركزي العراقي للتحويلات من صندوق التنمية للعراق.	نوصي وزارة المالية بتسريع فتح حساب مصرفي خاص لدى البنك المركزي العراقي لإيداع التحويلات من حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المخصصة لتمويل الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها. هذا سوف يمكن من معرفة المبالغ المدفوعة والرصيد المتبقي من التحويلات من حساب الصندوق في نهاية كل فترة، مما سوف يعزز عملية مراجعة الدفعات لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة الى تعزيز إدارة الأرصدة النقدية المتوفرة وعمليات التسوية مع الوزارات المستفيدة. كما نوصي بإعداد نظام موثق واضح من أجل تعريف كل مصادر العوائد وأنواع الدفعات المتعلقة بالصندوق.	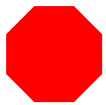	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٢. التسوية بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا لاحظنا، أن وزارة المالية لا تعد تسوية شهرية حسب سجلاتها وسجلات الوزارات للدفعات التي يتم تمويلها من الصندوق للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى لتغطية نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.	نوصي وزارة المالية بعمل تسوية لسجلاتها مع سجلات الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى للدفعات التي يتم تمويلها من قبل وزارة المالية لتغطية النفقات التشغيلية والرأسمالية للوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى وحسب الموازنة المخصصة لكل وزارة. هذا سوف يساعد وزارة المالية لضمان أن كل الدفعات للوزارات تم تسجيلها بشكل صحيح في سجلات وزارة المالية ولتعزيز الرقابة على تلك الدفعات. بالإضافة إلى ذلك، نوصي وزارة المالية بإرسال تأييدات لجميع الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى على أساس دوري بالمبالغ التي يتم تمويلها للتأكد من استلامها للمبالغ وتسجيلها في سجلاتها وتحديد واكتشاف أي مبالغ عالقة من اجل تسويتها.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٣. مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي يمثل الحساب الرئيسي لوزارة المالية الذي من خلاله يتم تمويل الوزارات والمؤسسات التابعة لها وإقليم كردستان بموجب الموازنة المخصصة لكل وزارة لتغطية نفقاتها التشغيلية وبعض المصاريف الرأسمالية بالدينار العراقي. من خلال عملية التدقيق لاحظنا أن وزارة المالية لا تقوم بعملية مطابقة صحيحة لحسابها الجاري لدى البنك المركزي العراقي رقم ٧٠٠٠٩، حيث تتم المطابقة عن طريق مقارنة الحركات بين كشف البنك المركزي للحساب وكشف وزارة المالية وتحديد المبالغ الموقوفة، دون الوصول إلى مطابقة الرصيد بين الطرفين.	نوصي وزارة المالية بإعداد مطابقة لحسابها الجاري بطريقة صحيحة يمكن من خلالها مطابقة الارصدة الموقوفة كما هي مسجلة من قبل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية. بالإضافة إلى ذلك نوصي أن تكون مطابقة الحساب الجاري لوزارة المالية لدى البنك المركزي العراقي مع سجلات وزارة المالية شهرياً على الأقل ومعالجة المبالغ العالقة بأسرع وقت ممكن. إضافة إلى ذلك ينبغي أن يتم مراجعة المطابقة والمصادقة عليها من قبل شخص مستقل عن معد المطابقة.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٤. تمويل حساب وزارة المالية الجاري من صندوق التنمية للعراق

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا لاحظنا انه لا توجد حالياً اتفاقية مكتوبة بين وزارة المالية والبنك المركزي العراقي تبين آلية تغذية حساب وزارة المالية الجاري رقم (٧٠٠٠٩) لدى البنك المركزي العراقي من صندوق التنمية للعراق. حيث يتم تغذية حساب وزارة المالية الجاري لدى البنك المركزي العراقي عن طريق قيام البنك المركزي بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي المراد تغذيته من حساب صندوق التنمية للعراق إلى حساب البنك المركزي لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وإيداع ما يعادل المبلغ المحول بالدينار العراقي في حساب وزارة المالية بسعر صرف حسب سعر المزاد بتاريخ إيداع المبلغ في حساب وزارة المالية الجاري مطروحا منه ١٥ دينار عراقي لكل دولار كعمولة لصالح البنك المركزي العراقي.	نوصي وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بضرورة عمل اتفاقية مكتوبة لعملية تمويل حساب وزارة المالية الجاري بالدينار العراقي لدى البنك المركزي العراقي. هذه الاتفاقية تتضمن على الأقل تاريخ سعر الصرف المستخدم في علمية شراء الدولار من قبل البنك المركزي وأساس احتساب العمولة المستقطعة من قبل البنك المركزي العراقي.	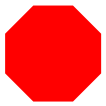	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٥. المدفوعات من الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية التدقيق لاحظنا أنه لا توجد جهة مسؤولة لمراقبة أعمال الحساب الفرعي للصندوق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية للتأكد من صحة هذه الدفعات والتأكد من ان هذه المبالغ ضمن بنود العقد. حيث يتم إصدار أوامر الدفع من قبل المؤسسات الأمريكية مقابل عقود يتم تنفيذها لصالح الوزارات العراقية والمؤسسات الأمريكية الأخرى إلى البنك المركزي العراقي بعد ان يتم المصادقة عليها من قبل وزارة المالية. ولكن لا يوجد دليل لمراجعة تلك العقود والوثائق الداعمة الأخرى. خلال عام ٢٠٠٧، قامت وزارة المالية بإرسال كشوفات بالدفعات من الحساب الفرعي للصندوق إلى الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى المستفيدة لتأكيد استلام البضائع او الخدمات.	بالإضافة إلى الإجراء المشار إليه، نوصي القيام بالإجراءات التالية: • متابعة استلام كتب التأييد من الوزارات والدوائر الحكومية الأخرى للتأكد من تنفيذ المشاريع والخدمات من قبل الجهات المستفيدة. • مراجعة الدفعات للتأكد من ان كل الدفعات متطابقة مع الوثائق المؤيدة. • التأكد من أن تكاليف المشروع تم تسجيلها بصورة صحيحة من قبل الوزارات المعنية. • تسوية المبالغ المدفوعة مع سجلات البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. • التأكد من أن جميع الدفعات متطابقة مع شروط العقد. التأكد من أن جميع الفواتير تم ختمها بختم "مدفوع" لتجنب مخاطر حدوث دفعات مكررة لنفس الفاتورة.	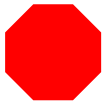	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٦. المبلغ العالق في سجلات وزارة المالية

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا، لاحظنا أن هناك مبلغ ٤٦,٠٠٠ ألف دولار أمريكي تم دفعه للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتسوية جزء من الدين المستحق للمؤسسة والبالغ ١٢٠,٩٨٣,٠٠٠ دولار أمريكي بناءً على الاتفاقية الموقعة مع وزارة المالية خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٥. سجلت وزارة المالية هذه الدفعة كسلفه عالقة نتيجة عدم وجود بند يتعلق بهذه الدفعة ضمن بنود موازنة عام ٢٠٠٦ في حساباتها وإلى أن يتم التحقق من هذه الدفعة والمصادقة عليها.	تم معالجة هذا البند ضمن التبويب المناسب.	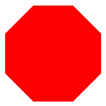	✓

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٧. صندوق تعويضات الأمم المتحدة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
وفقا لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يتم إيداع عائدات صادرات النفط والمنتجات النفطية في حساب تحصيل مبيعات النفط لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، ومباشرة بعد ذلك، يتم تحويل ٩٥% من تلك العائدات إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، والمتبقي بقيمة ٥% يتم تحويلها إلى حساب صندوق التعويضات للأمم المتحدة. تم تأسيس صندوق التعويضات بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) والقرارات اللاحقة، نتيجة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠. لاحظنا أن وزارة المالية لا يتوفر لديها معلومات حول الأمور التالية: • رصيد صندوق التعويضات المتاح كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. • الرصيد المتبقي القائم المستحق لصندوق تعويضات الأمم المتحدة الذي يجب إيداعه في صندوق التعويضات بعد تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. • التاريخ التقديري لاخر دفعة تستحق لصندوق التعويضات. خلال عام ٢٠٠٧، طلبت وزارة المالية من مجلس الوزراء العراقي العمل على معالجة الموضوع اعلاه	نوصي وزارة المالية بالمتابعة مع الحكومة العراقية لأتخذ الإجراءات الضرورية لمتابعة الأمور المشار إليها أعلاه والاحتفاظ بمعلومات كافية حول صندوق تعويضات الامم المتحدة للافصاح عنها بشكل مناسب في البيان المالي للصندوق. لاحقاً لاجتماع مجلس الرقابة و المشورة، قامت هيئة الأمم المتحدة بتزويدنا بالمعلومات التالية: • بلغ رصيد صندوق التعويضات ٣٦٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. • بلغ الرصيد المتبقي القائم المستحق لصندوق التعويضات ٢٨,٩٥٠ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ • بلغ إجمالي التعويضات التي تم دفعها لمستحقيها منذ إنشاء الصندوق و حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ حوالي ٢٣,٤٣٠ مليون دولار. • ضمن المعدل الحالي لمبيعات النفط العراقي فإن الفترة المتبقية المتوقعة للسداد تبلغ حوالي ١٧ عاماً.	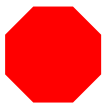	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية			
١٨. عدم وجود نظام حماية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن الدخول الى نظام صندوق التنمية للعراق لا يتم عن طريق القائمة الرئيسية وإنما يتم عن طريق تشغيل البرنامج من خلال الترميز الرئيسي (Source code) للبرنامج والتي لا يجوز للمستخدم العادي الاطلاع عليها. وأيضا لاحظنا بأنه يمكن لأي مستخدم للنظام الدخول وتشغيل النظام وذلك بسبب عدم وجود نظام حماية للدخول إليه.	نوصي بضرورة مباشرة تطوير قائمة رئيسية للدخول للنظام وكذلك بناء ضوابط حماية مناسبة لضمان أن الأشخاص المخولين فقط يمكنهم الوصول إلى بيانات النظام وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.	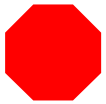	**جديدة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

١٩. صلاحيات المبرمج لتعديل البيانات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن مبرمج النظام له الصلاحية المطلقة في الوصول إلى وتعديل قاعدة بيانات نظام صندوق التنمية للعراق حيث تمكنه الصلاحيات الممنوحة وفق النظام من تغيير كافة المعطيات في قاعدة البيانات دون وجود محددات لذلك.	نوصي بضرورة فصل المهام ما بين عمليات الادخال، إدارة قاعدة البيانات، والبرمجة. بحيث يتم حفظ نسخة من قاعدة البيانات في جهاز منفصل لإجراء عملية الفحص والاختبار من قبل مدير قاعدة البيانات وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٢٠. توثيق تعديلات النظام

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا من خلال مراجعتنا عدم وجود نظام لتوثيق التعديلات التي يتم إجراؤها على النظام. إضافة الى ذلك فإن عملية توثيق المعلومات الخاصة بعملية برمجة النظام غير فعالة.	نوصي بضرورة توثيق جميع التغييرات التي تتم على برمجة النظام بشكل مفصل مما يسهل عملية مراجعة جميع التفاصيل المتعلقة بالتعديلات التي تتم على النظام، وبالتالي زيادة كفاءة عملية كتابة البرنامج. إضافة الى ذلك نوصي باستخدام نماذج خاصة لتوثيق برمجة النظام، وعرض تاريخ التعديلات التي يتم إجراؤها على النظام، وينبغي أن يحتوي هذا النموذج على اسم المبرمج، رقم البرنامج، التاريخ، الغرض من التعديل، رقم طلب التعديل والمستخدم المتعلق به، بالإضافة الى وصف لعملية التعديل وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.	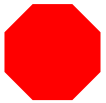	جديدة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٢١. إجراءات طلب تعديل النظام

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا عدم وجود إجراءات موحدة يتبعها مستخدم نظام صندوق التنمية للعراق فيما يختص بطلبات تعديل وصيانة وتطوير النظام. وفي أغلب الأحيان تكون تلك الطلبات شفهية. بدون طلب رسمي لعمل التعديل والتطوير على برنامج النظام، يصبح النظام معرض للمخاطرة، حيث أن بعض التعديلات قد لا تكون صحيحة، أو لم يتم اختبارها بشكل كافي قبل تطبيقها. وللمساعدة في ضمان الحصول على هذه الأهداف، يجب تطوير وتطبيق عملية توثيق التعديلات المطلوبة من قبل المستخدم.	نوصي بضرورة استخدام نماذج خاصة لتوثيق كافة طلبات التعديل المستلمة من مستخدمي النظام، على أن تكون هذه النماذج مرقمة وتشمل التفاصيل التالية على الأقل: • اسم المستخدم طالب التعديل. • تاريخ الطلب. • وصف للتعديلات المطلوبة. • التاريخ المطلوب لإنجاز الطلب. • موافقة مدير الدائرة على التعديل. كما نوصى بضرورة حفظ طلبات التعديل المنجز وفقاً لتسلسلها مع مراعات المراجعة الدورية لاكتمال هذا التسلسل مما يسهل تحديد الطلبات التى لم يتم انجازها والعمل على متابعتها. إن عملية التوثيق تتطلب اهتماماً كافياً لما لها من أهمية في إثبات عمليات طلبات التعديل والموافقات المتعلقة بها.		جديدة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٢٢. الدخول إلى برامج النظام

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا من خلال مراجعتنا أن مبرمج النظام له السيطرة الكاملة على ترميز البرنامج (Source code) الخاص بالصندوق. يقوم المبرمج بكافة عمليات إدارة وتطوير ودعم النظام. إن هذه العمليات تقع ضمن اختصاصات مختلفة وبالتالي فإن امكانية عمل تعديلات غير موافق عليها مسبقاً بدون أن يتم اكتشاف ذلك تصبح عالية.	نوصي بضرورة مراجعة مستوى الصلاحيات الممنوحة للمبرمج، بحيث تمنع هذه الصلاحيات المبرمج من تعديل ترميز البرنامج (Source code) وذلك لتقليل احتمالية حدوث تعديلات غير موافق عليها مسبقاً، إن تعديل ترميز البرنامج (Source code) يجب أن يتم تحت الإشراف المباشر لإدارة الصندوق وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.	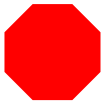	جديدة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية

٢٣. حماية معلومات النظام

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إشارة إلى إمكانية الوصول المباشر إلى جهاز الحاسوب الخاص بقاعدة بيانات نظام صندوق التمنية للعراق، لوحظ ما يلي: • مشغل الأقراص المرنة مفعل. • مشغل الأقراص المدمجة مفعل. • مشغل الذاكرة المتنقلة مفعل. مستخدم النظام له صلاحيات كاملة على الحاسوب الخاص بالنظام. إن الإستخدام غير المقيد للأقراص والذاكرة المتنقلة بالإضافة إلى الصلاحيات الكاملة الممنوحة للمستخدم يزيد من احتمالية انتشارالفيروسات. واحتمالية استخدام برامج غير مصرح بها فضلا عن امكانية نسخ المعلومات السرية والحساسة.	نوصي بضرورة إيقاف تفعيل كافة وسائل الوصول المباشر إلى الحاسوب الخاص بقاعدة بيانات نظام صندوق التنمية للعراق. بالاضافة الى ذلك، نوصي بضرورة تقييد صلاحيات المستخدمين. في الحالات الخاصة والتي تستدعي تفعيل احد وسائل الوصول المباشر، يراعى الحصول على موافقة الإدارة المعنية بالإضافة الى أن يكون ذلك تحت إشراف شخص مخول من قبل الإدارة.		جديدة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية			
٢٤. تحديثات نظام التشغيل الخاص بالنظام			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن نظام التشغيل لا يتم تحديثه بشكل دوري حسب آخر التحديثات التي تصدر على شبكة الانترنت من قبل شركة مايكروسوفت. إن ذلك يزيد من مخاطر إمكانية استغلال نقاط الضعف في نظم الحماية الخاصة بنظام التشغيل.	نوصي بمتابعة آخر التحديثات الخاصة بنظام التشغيل والتي تصدر من قبل شركة مايكروسوفت على شبكة الانترنت واختبارها وتطبيقها على نظام تشغيل قاعدة بيانات النظام الخاص بصندوق التنمية للعراق بشكل دوري وذلك لمزيد من إجراءات الضبط والرقابة.		جديدة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بوزارة المالية			
٢٥. متابعة تحصيل مبلغ محجوز في الخارج			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا انه تم حجز مبلغ ١٠,٨٨٦,٤٠٠ دولار أمريكي من مبيعات صادرات النفط بقرار من قبل محكمة روما – ايطاليا بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٦ نتيجة لقضية ضد وزارة التخطيط العراقية. إن الحكومة العراقية تعتقد ان قرار الحجز لا يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣).	نوصي وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة العدل ووزارة الخارجية لمتابعة هذه القضية واخذ الإجراء المطلوب لاسترجاع المبلغ المحجوز.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة
والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٦. لائحة الصلاحيات والتفويض

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن تنفيذ أوامر الدفع الصادرة عن وزارة المالية من خلال الصندوق تتم عن طريق البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للاستثمارات عن طريق عمل أمر دفع مصادق عليه من إثنين من الموظفين المخولين من درجة مدير قسم وأعلى، وفي حال زاد مبلغ أمر الدفع على عشرة ملايين دولار فإنه تتم المصادقة عليه من قبل المدير العام للمديرية العامة للإستثمارات في البنك المركزي العراقي. بعد ذلك يتم عمل ملخص بأوامر الدفع، يبين فيه رقم أمر الدفع، موافقة وزارة المالية والوزارة المستفيدة ليتم الموافقة عليه من قبل الإدارة العليا للبنك. لاحظنا أن لائحة الصلاحيات لدى البنك المركزي العراقي لا تحتوي على الأشخاص المخولين رسمياً ولم تحدد حدود صلاحيات هؤلاء الأشخاص في البنك المركزي العراقي وصلاحية تنفيذهم للعمليات البنكية الخاصة بالصندوق.	نوصي بما يلي: ١. أن تعمل وزارة المالية على إعداد لائحة صلاحيات لكافة عمليات الصندوق وذلك لضمان تطبيق إجراءات رقابة كافية ومناسبة. ٢. إن لائحة الصلاحيات ينبغي أن تحدد المناصب المخولة بالصلاحيات اللازمة لتنفيذ العمليات البنكية والأنشطة المتعلقة بصندوق التنمية للعراق متضمنة التحويلات النقدية والمدفوعات. ٣. أنواع الصلاحيات ينبغي أن تغطي ما يلي: – إعداد العملية. – المراجعة. – المصادقة. ٤. لائحة الصلاحيات الخاصة بالصندوق ينبغي أن تراجع وتصادق من قبل لجنة الخبراء الماليين، المجلس الدولي للمشورة والمراقبة والحكومة العراقية. ٥. وفقاً لأفضل الممارسات في الرقابة الداخلية، لا يجوز وجود شخص لديه صلاحية التوقيع والتنفيذ لعمليات الدفع المصرفية التي تزيد على الحد المسوح به، لذلك فإن جميع العمليات التي تزيد عن الحد المسوح ينبغي أن تكون موقعة من قبل شخصين او اكثر على اساس لائحة الصلاحيات المصادق عليها.	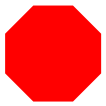	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٧. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية تدقيق البيانات المالية للصندوق في سجلات البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن بعض المبالغ المستردة إلى حساب الصندوق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء الحوالة البنكية (SWFIT) من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. بصورة عامة فإن المبالغ المستردة من إلغاء الاعتمادات المستندية، الفوائد على التامينات النقدية، الزيادة في التمويل عن المبلغ المطلوب والمبالغ الواردة من الأرصدة المجمدة خارج العراق والمبالغ المحولة من برنامج النفط مقابل الغذاء لا يوجد مستندات مؤيدة لها باستثناء ما ذكر أعلاه. الجدول الآتي يبن أمثلة على تلك المبالغ المسترجعة والتي لا توجد وثائق كافية داعمة لها:	نوصي بأن تكون جميع الإيداعات مدعومة بشكل كافي للمساعدة في تحديد طبيعة المقبوضات لكي يتم تصنيف تلك المبالغ بشكل مناسب في البيان المالي.		**مكررة**

تاريخ إيداع المبلغ في الصندوق	المبلغ بالدولار الأمريكي	التفاصيل
٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٧	٨٢٢,٤٦١	ايرادات اخرى قيد الاستفسار
٦ شباط ٢٠٠٧	٨٨٩,٦٠٦	المبلغ تم تسجيلة ايراد بموجب كتاب وزارة المالية / وحدة الدين العام عن مكتب المحامي كليري كوتليب
٢٠ شباط ٢٠٠٧	١٨,٠٠٤	ايرادات أخرى تخص مصرف الرافدين
٢٣ شباط ٢٠٠٧	١٠,٦٥٨	ايرادات اخرى قيد الاستفسار
١٦. أذار ٢٠٠٧	٢٤,٤١٥	ايرادات اخرى قيد الاستفسار

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٧. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة

الملاحظة			التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
٤ نيسان ٢٠٠٧	٢٤٨	ايرادات اخرى			
٤ نيسان ٢٠٠٧	١,٠٦٨,٤٨٨	ايرادات اخرى قيد الاستفسار			
١٧ نيسان ٢٠٠٧	١٠٠,٠٦٥	ايرادات اخرى قيد الاستفسار			
١٧ نيسان ٢٠٠٧	٢١٢,١٣٤	ايرادات اخرى قيد الاستفسار			
٢٤ نيسان ٢٠٠٧	٤٠	ايرادات اخرى قيد الاستفسار			
٧ أيار ٢٠٠٧	٢,٩٩٩,٩٧٣	لايتوفر معلومات			
٨ حزيران ٢٠٠٧	١٦٧,٣٣٠	ايرادات أخرى تابعه لوزارة الماليه			
١٣ حزيران ٢٠٠٧	٨,٩٩٩,٩٧٠	لايتوفر معلومات			
٢ تموز ٢٠٠٧	١,٤٧١,٦٩٧	لايتوفر معلومات			
١٩ تموز ٢٠٠٧	٢,٠١٠,١٨٦	ايراد قيد الاستفسار			
١ أب ٢٠٠٧	١,٤٦٣,٢٩٨	تسديد ديون تخص الاقمار الصناعيه			
١ أب ٢٠٠٧	١,٥٥٠,٩٧٢	محول من سيتى بنك			
١ أب ٢٠٠٧	١٤,٧٤٢,٥٩٥	ايرادات اخرى			
٢٩ أب ٢٠٠٧	١٠٢,٦٨٦	ايرادات اخرى غير معروفه			
٢٩ أب ٢٠٠٧	٧٥٠,٠٠٠	ايرادات اخرى غير معروفه			
٢٩ أب ٢٠٠٧	٤٥٥,٠٠٠	ايرادات اخرى غير معروفه			
٤ أيلول ٢٠٠٧	٣٩,٢٨٦	ايرادات اخرى محول من بنك طوكيو/ غير معروف			
٦ أيلول ٢٠٠٧	٣٠,٦٥٣	لايتوفر معلومات			

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٧. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة

الملاحظة			التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
١٤ أيلول ٢٠٠٧	٢٨٧	مبلغ محول من ABN AMRO BANK فائده عن وديعة البنك			
٢٧ أيلول ٢٠٠٧	١٥,٠٠٠,٠٠٠	لايتوفر معلومات			
٢٨ أيلول ٢٠٠٧	٩٠٥	لايتوفر معلومات			
٢ تشرين الأول ٢٠٠٧	٦,١٣٤	ايرادات اخرى قيد الاستفسار			
١ تشرين الثاني ٢٠٠٧	١,٦٨٩,٠٩٤	لايتوفر معلومات			
٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٧	٦٨٢,٨٠٥	لايتوفر معلومات			
٣ كانون الأول ٢٠٠٧	١,٦٠٥,٥٦٢	ايرادات اخرى			
١٠ كانون الأول ٢٠٠٧	١٠,٠٠٠,٠٠٠	لايتوفر معلومات			
١٧ كانون الأول ٢٠٠٧	٢,٥٩٣,٤٥١	ايرادات اخرى			
١٧ كانون الأول ٢٠٠٧	٩٣,٤١٤	ايرادات اخرى تخص وزارة الماليه			
١٨ كانون الأول ٢٠٠٧	٣,٩٤٤,٤١٠	لايتوفر معلومات			
٢٤ كانون الأول ٢٠٠٧	٤,٩٩٩,٩٧٢	أرباح الشركة العربيه العراقيه – دبي			
٢٧ كانون الأول ٢٠٠٧	١٦١,٠٠٠,٠٠	لايتوفر معلومات			

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٧. إعداد التقارير للمبالغ المستردة والمسترجعة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
هذه المبالغ المستردة موجودة في بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق ضمن بند المقبوضات الأخرى، المحول من برنامج النفط مقابل الغذاء والمحول من الأرصدة المجمدة خارج العراق. المبالغ المستردة تشمل التأمينات النقدية المسترجعة، حيث يتم تسجيلها ضمن المقبوضات الأخرى بدلاً من أن يتم خصمها من مدفوعات خطابات الاعتماد ذات العلاقة في نفس الفترة، وبالتالي أدى إلى تضخم حسابات المقبوضات والمدفوعات.			

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٨. سجلات الصندوق في البنك المركزي العراقي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن حساب الصندوق لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك يتم إدارته من البنك المركزي العراقي بالنيابة عن وزارة المالية وهو يعتبر جزءً من السجلات المحاسبية للبنك المركزي العراقي. كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧، هناك فرق في سجلات البنك المركزي العراقي يحتاج إلى تسوية بمبلغ ٤,٠٢٥ مليون دولار أمريكي بين أرصدة الصندوق المدينة والأرصدة الدائنة (المدارة لأغراض المراقبة) في سجلات البنك المركزي العراقي. هذا الفرق لا يؤثر على بيان المقبوضات والمدفوعات للصندوق، حيث أن هذه البيانات المالية تم إعدادها مباشرة من قاعدة البيانات التي يحتفظ بها البنك المركزي العراقي، كشوفات بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك والبيانات المالية الأخرى.	نوصي بضرورة الحفاظ على سجلات مستقلة عن سجلات البنك المركزي العراقي مع توثيق كامل وشامل يبين كافة معاملات الصندوق. هذه السجلات يجب أن يتم تسويتها مع الكشوفات البنكية للبنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسجلات وزارة المالية بصورة دورية ومنتظمة ويجب متابعة أي اختلافات موجودة والتحقق منها. يجب إعداد البيانات المالية للصندوق مباشرة من السجلات المحاسبية، وليس من قاعدة البيانات التي تحتفظ بها المديرية العامة للاستثمارات في البنك المركزي العراقي. كما أنه من الضروري تسوية الفرق المتبقي البالغ ٤,٠٢٥ مليون دولار أمريكي بين أرصدة الموجودات الخاصة بالصندوق وأرصدة المطلوبات ذات العلاقة في سجلات البنك المركزي العراقي.	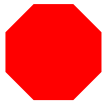	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٢٩. سرية وحماية البيانات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية التدقيق لاحظنا ان عدد من الدفعات المطلوبة لتصدير النفط تم إرسالها من قبل قسم تصدير النفط في البنك المركزي العراقي إلى البنوك المراسلة عن طريق البريد الالكتروني العام. هذا الإجراء قد يؤدي إلى قضايا عدم المحافظة على سرية البيانات وخصوصاً أن البريد الالكتروني العام لا يشتمل على الأمن أو الحماية المطلوبة لطلبات الدفع.	من أجل ضمان حماية سرية هذه البيانات نوصي بضرورة حماية كافة طلبات الدفع مع البنوك المراسلة من خلال استخدام نظام البريد الآمن للبنك المركزي العراقي أو عن طريق استخدام نظام التحويل الالكتروني **(SWIFT)** للبنك.	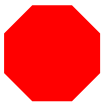	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣٠. احتساب فائدة الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية التدقيق في البنك المركزي العراقي، لاحظنا أن دائرة الاستثمار لا تعمل على إعادة احتساب قيمة الفائدة من الاستثمارات الليلية واستثمار سندات الخزينة التابعة للصندوق على أساس منظم، في بعض الحالات القليلة عندما يتم إعادة حسابها لا يتم توثيقها أو مراجعتها من قبل الموظف المشرف.	نوصي بأن يتم إعادة احتساب كافة الفوائد المقبوضة من أي مصدر بالاعتماد على اتفاقية الاستثمار وتوقيعها من قبل الشخص المخول.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣١. أسماء المخولين بالدفع من حساب صندوق التنمية للعراق

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
بناءً على مراجعتنا لكتاب التأييد المستلم من بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بتاريخ ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٧، لاحظنا أسماء المخولين التالية على الرغم من انهم قد احيلوا إلى التقاعد او تركو العمل لدى البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٠٦. • نائب المحافظ السابق. • مدير عام المديرية العامة للاستثمارات السابق. • مدير قسم الاستثمار السابق. • مدير قسم سابق في المديرية العامة للاعتمادات.	خلال عام ٢٠٠٧ تم إبلاغ بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك بإلغاء التخويل للأشخاص المذكورين اعلاه.	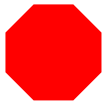	✓

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣٢. تصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية لصندوق التنمية للعراق

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن البنك المركزي العراقي يحتفظ بقاعدة بيانات للمقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق معدة بواسطة برنامج الأكسل (Excel). من خلال تدقيقنا، لاحظنا التالي: • لا يتم تصنيف المدفوعات النقدية من الصندوق وفقاً للإيضاحات المصنفة حسب البيان المالي والتي تبين التصنيفات المختلفة لهذه المدفوعات. • لا تحتوي قاعدة البيانات على الكثير من البيانات الضرورية للمدفوعات مثل رقم كتاب مصادقة وزارة المالية، رقم خطاب الاعتماد، اسم المستفيد ورقم الحساب الذي تم التحويل إليه ووصف عن كل عملية.	نوصي البنك المركزي العراقي بتصنيف المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق وفقا لإيضاحات البيان المالي السنوي لصندوق التنمية للعراق المعد وفقا للمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالقطاع العام " أعداد التقارير المالية على الأساس النقدي" لتسهيل عملية أعداد بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق. إن تصنيف المدفوعات على أساس البيان المالي يسهل بشكل كبير مراقبة هذه المدفوعات ويجعل عملية التدقيق فعالة.	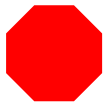	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣٣. الفائدة المدفوعة على التامينات النقدية مقابل خطابات الاعتماد

الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية تدقيقنا للمقبوضات النقـــــدية لاحـــظنا، أن الفوائد المقبوضة مقابل المبالغ المودعة كتأمينات نقدية مقابل خطابات الاعتماد المفتوحة من بنك جي بي مورجن تبلغ ١٢٨,٣٧٩ ألف دولار أمريكي خلال عام ٢٠٠٧ وأن رصيد التأمينات النقدية بلغ ٢,٤٧٤,٦١٦ دولار أمريكي و١٤٠,٨٨٣ يورو كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وذلك حسب كتاب تأييد بنك جي بي مورجن مقابل خطابات الاعتماد المدفوعة. إن دفعات الفوائد يتم تحويلها على أساس فصلي لحساب الصندوق. ومع ذلك، لا يوجد دليل موثق ان الفائدة المستلمة تم إعادة احتسابها من أي طرف للتأكد من صحة ومعقولية مبلغ الفائدة المستلم. هذه الفوائد المدفوعة مسجلة في بيان المقبوضات والمدفوعات الشهري المعد من قبل البنك المركزي العراقي، على الرغم من ان مصدر هذه الدفعات غير موثق. بالإضافة إلى ذلك لاحظنا عدم تسجيل أي فائدة ضمن المقبوضات النقدية للصندوق مقابل التأمينات النقدية لدى سيتى بنك البالغة ٣٢١,٥٨٩,٥٥٣ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦.	نوصي البنك المركزي العراقي بإعادة احتساب جميع الفوائد المقبوضة من البنوك المراسلة على اساس دوري وذلك للتأكد من صحة المبلغ. كما نوصي البنك المركزي العراقي بمتابعة التحقق من أسباب عدم تحصيل فوائد على حساب التأمينات النقدية لدى سيتى بنك.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالبنك المركزي العراقي

٣٤. الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن البنك المركزي العراقي لا يعد كشف شهري تفصيلي يبين تفاصيل الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية وإنما يكتفي بإعداد رسالة يومية تبين المقبوضات والمدفوعات المتعلقة بالحساب الفرعي.	نوصي البنك المركزي العراقي بإعداد كشف شهري تفصيلي لجميع الدفعات من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق المدار من قبل المؤسسات الأمريكية، يوضح المبلغ، ورقم أمر الدفع والجهة المستفيدة. بالإضافة إلى طبيعة العملية.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة
والمتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط			
٣٥. الحصانة			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، اتخذت عدد من الدول الأعضاء الخطوات القانونية الضرورية لضمان الحصانة من القضايا القانونية لشراء النفط والمنتجات النفطية العراقية حتى تنتقل الملكية إلى المشتري، بحيث لا يكونوا عرضة لأية ملاحقات قانونية أو إدارية. تنتهي مدة هذه الحصانة في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، ما لم يقرر مجلس الأمن غير ذلك.	أصدر مجلس الأمن قرار رقم ١٧٩٠ (٢٠٠٧) بتمديد الحصانة على النفط العراقي حتى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨. نوصي بضرورة اتخاذ التدابير اللزمة لضمان استمرارية الحصانة على النفط العراقي والمنتجات النفطية أو إيجاد وتقييم أي بديل لحماية الأعضاء.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط			
٣٦. اكتمال مبيعات النفط والمنتجات النفطية			
الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
أوصى المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في آذار من عام ٢٠٠٤ بضرورة الإسراع في تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في العراق وفقاً للإجراءات المتبعة في صناعة النفط. إن نظام قياس كميات النفط هو عامل رئيس لتحقيق المساءلة والشفافية المالية على مصادر النفط في العراق.على الرغم من أن الحكومة العراقية تدعم عملية تركيب أنظمة لقياس النفط، الا ان التقدم في إنجاز هذه العملية بطيء. خلال شهر كانون الثاني ٢٠٠٧ تم تركيب أنظمة قياس في نقاط التحميل فقط ولكن هذه الأنظمة لم يتم تركيبها على كل ابار النفط، مستودعات التخزين والمصافي. ومع ذلك ، لم يتم تعيير او استلام النظام رسمياً من قبل وزارة النفط. نتيجة لعدم وجود نظام رقابي شامل على النفط، تظهر فروقات بين كميات النفط المستخرج والمنتج والمصدر والمستخدم للاستهلاك الداخلي.	نوصي بضرورة تركيب نظام شامل لقياس كميات النفط في كافة المنشآت النفطية و العمل على تسريع عملية التركيب والمعايرة في المنشآت التي تم استلام الأجهزة فيها.	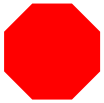	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط

٣٧. مبيعات المنتجات النفطية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن سياسة شركة تسويق النفط (سومو) لبيع زيت الوقود يتم من خلال الدفعات النقدية المقدمة من قبل المشتري قبل الشحن. إن المقبوضات المستلمة من مبيعات المنتجات النفطية المصدرة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٧ بلغت ٧٧٠،١٦٥،٩٨٤ دولار أمريكي، حيث تم إيداع هذه المبالغ في حسابات مصرفية خاصة بسومو. بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، فان ٩٥% من مبيعات النفط والمنتجات النفطية المصدرة يجب إيداعها في الحساب البنكي للصندوق. وبناءً عليه، فإن المقبوضات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ ورصيد النقد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ مدرج بقيمة أقل بمبلغ ٧٣١,٦٥٧,٦٨٥ دولار أمريكي. كذلك، لاحظنا أن مبيعات المنتجات النفطية المصدرة، باستثناء عمليات المقايضة، خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ حسب سجلات سومو بلغت ٩٢٣,٩١٥,٥٤٦ دولار أمريكي، بينما اجمالي التحصيلات المودعة في البنوك المحلية بلغت ٧٧٠,١٦٥,٩٨٤ دولار أمريكي. لم تعمل سومو على إعداد تسوية للفرق البالغ ١٥٣,٧٤٩,٥٦٢ دولار أمريكي بين اجمالي المبيعات واجمالي التحصيلات.	نوصي الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، شركة تسويق النفط ينبغي ان تقوم بايداع جميع عائدات مبيعات المنتجات النفطية (النفط الأسود) المصدرة في حساب صندوق التنمية للعراق. نوصي شركة تسويق النفط (سومو) بتسوية جميع المقبوضات المستلمة مع سجل أستاذ المبيعات وقوائم المبيعات على أساس شهري. أي اختلافات في التسوية يجب ان يتم التحقق منها وحلها بالسرعة الممكنة.	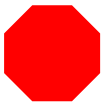	مكررة

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بشركة تسويق النفط ووزارة النفط

٣٨. عمليات المقايضة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عملية تدقيقنا، لاحظنا أن شركة تسويق النفط تقوم بعمليات مقايضة مع الحكومة السورية لتصدير النفط والمنتجات النفطية. تشمل عمليات المقايضة بشكل رئيسي على تصدير زيت الوقود مقابل منتجات النفط، وتصدير النفط الخام مقابل الكهرباء ومنتجات النفط. بلغت قيمة عمليات المقايضة خلال عام ٢٠٠٧ مبلغ ٢١٧,٣٩١,٤٥٧ دولار أمريكي. بموجب قرار الأمم المتحدة رقم ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، ٩٥% من عائدات صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية يجب أن تودع في حساب الصندوق. ان عمليات المقايضة غير نقدية ولهذا لم يتم تسجيلها في بيان المقبوضات والمدفوعات النقدية للصندوق. وفقاً للاتفاقية الموقعة بين شركة تسويق النفط والحكومة السورية عندما يتجاوز المبلغ المستحق لاي طرف عن ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لاكثر من ثلاثة أشهر، يجب أن يقوم الطرف الاخر بتحويل نقدي بقيمة ٧٥% من المبلغ المستحق.على الرغم من ذلك، خلال السنة، لاحظنا أن المبلغ المستحق من الحكومة السورية قد تجاوز ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي لاكثر من ثلاثة أشهر وبالرغم من ذلك لم يتم تحويل أي مبالغ نقدية الى شركة تسويق النفط خلال ٢٠٠٧ و٢٠٠٦. إن اجمالي المبلغ المستحق من الحكومة السورية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ وفقا لسجلات شركة تسويق النفط بلغ ٣٠٢,٣٩٠,١٧٦ دولار امريكي. هذا المبلغ لم يتم تاكيده او تسويتة مع الحكومة السورية.	نوصي شركة تسويق النفط بإرسال كشف بعمليات المقايضة على اساس شهري إلى الحكومة السورية لتقليل أي اختلاف ظاهرة يتعلق بأية مبالغ ترتبط بتبادل المنتجات. بالإضافة إلى ذلك، نوصي شركة تسويق النفط بطلب كتاب تأييد للرصيد القائم مع الحكومة السورية على اساس شهري وان يتم تسوية كتاب التأييد مع سجلات شركة تسويق النفط. أي فروقات يجب ان يتم التحقق منها، معالجتها وإصدار تقرير بها على اساس دوري.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة
والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٣٩. الالتزامات التعاقدية القائمة الخاصة بالمؤسسات الأمريكية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن المؤسسات الأمريكية لم تحتفظ بقاعدة بيانات كاملة ودقيقة تبين الالتزامات التعاقدية القائمة للعقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة. خلال عملية التدقيق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول٢٠٠٦ ، استلمنا جداول من قاعدة البيانات تظهر معلومات مفصلة عن العقود (مثل رقم العقد، أسم المتعاقد، تاريخ الإحالة، تاريخ الانتهاء، تاريخ التسليم، قيمة العقد، المبلغ المدفوع، الرصيد المتبقي، حالة العقد، الوزارة المعنية ومعلومات أخرى) خلال تدقيقنا لتلك العقود لاحظنا التالي: • عقود ذات تاريخ إغلاق خلال عام ٢٠٠٧ ولكن تظهر كعقود مكتملة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦(عقد DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢١). • لم تقم المؤسسات الأمريكية بتزويدنا بقاعدة بياناتها كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧. ونتيجة لذلك، لم يكن ممكناً التأكد من اكتمال أرصدة عقود قاعدة البيانات ورصيد الالتزامات التعاقدية القائمة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧.	نوصي المؤسسات الأميركية المسؤولة عن إدارة وإنهاء العقود الممولة من الصندوق أن تتأكد من أن قاعدة البيانات تحتوي على كافة العقود الممولة من الصندوق والموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة وأي عقود جديدة أخرى وان حالة كافة العقود محددة بشكل عادل في قاعدة بيانات العقود.	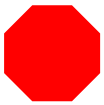	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٠. قاعدة بيانات العقود

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن قاعدة بيانات العقود المستخدمة من قبل قسم التعاقد بسيطة جداً ولا يوجد بها أي امتياز للدخول. وبالتالي، أن أي موظف في قسم التعاقد يمكن أن يدخل إلى قاعدة البيانات ويعمل على إضافة، حذف أو تغيير أي معلومات من دون ترك أي دليل تدقيقي. بالإضافة إلى ذلك، فان قاعدة البيانات للعقود غير متصلة مع قاعدة البيانات للمدفوعات.	يجب أن تطور المؤسسات الأمريكية إجراءات حماية مناسبة للمراقبة والسيطرة على الوصول الى قاعدة البيانات والتأكد من ان أي إضافات، حذوفات أو تغيرات أخرى تتم فقط من قبل الأشخاص المخولين. بالإضافة إلى ذلك، نوصي المؤسسات الأمريكية أن تاخذ بعين الاعتبار تكامل قاعدة بيانات العقود مع قاعدة بيانات المدفوعات.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤١. استلام تقارير غير موقعة من قبل ممثلين من الحكومة العراقية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن المؤسسات الأميركية تقوم بوظيفية إدارية بالنيابة عن الحكومة العراقية او الوزارة المستفيدة ومتابعة دفعات المتعاقدين. لهذا الغرض، المؤسسات الأمريكية تستخدم نموذج (DD٢٥٠) كإجراء رقابي لضمان استلام وفحص المواد أو الخدمات. ومع ذلك، لاحظنا أن هذا النموذج لم يكن موقع من قبل ممثل الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة. خلال انجاز المشروع، تعمل المؤسسات الأمريكية على إصدار رسائل إلى وزارة المالية لتسديد الرصيد المستحق لكل متعاقد. لاحقا عند اكتمال المشروع، تقوم المؤسسات الأمريكية بتسليم المشروع إلى الوزارة المستفيدة. لاحظنا ان الوزارة المستفيدة لا توقع على أية وثائق رسمية تؤكد استلام المشروع من المؤسسات الأمريكية.	نوصي بأن تقوم المؤسسات الأميركية بإبلاغ ممثلي الحكومة العراقية حول نسبة تنفيذ العقود لضمان أن كافة العقود والخدمات المدارة من قبل المؤسسات الأميركية قد تم تسليمها بشكل ملائم إلى الحكومة العراقية. هذا سوف يساعد الحكومة العراقية لمعرفة معلومات أكثر عن حالة المشاريع المقامة لصالح الوزارات. يجب توقيع نموذج (DD٢٥٠) من قبل ممثل الحكومة العراقية أو الوزارة المستفيدة لتأكيد تنفيذ هذا الاجراء. كذلك، ينبغي على الوزارة المستفيدة توقيع استمارة استلام المشروع من المؤسسات الأمريكية لتأكيد استلام المشاريع، وبالتالي ستزداد عملية الرقابة المستندية على المشاريع المكتملة المدارة من قبل المؤسسات الأمريكية.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٢. النقد في الصندوق وحدود المدفوعات

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لا يوجد لديها حد أعلى للمبالغ الموجودة في الصندوق النقدي والمحتفظ بها في الخزنة أو معاملات الدفع النقدي. خلال تدقيقنا، لاحظنا وجود تعاملات ذات مدفوعات نقدية عالية القيمة، مثال على ذلك، دفعة بمبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي بتاريخ ١ كانون الأول ٢٠٠٦، حيث دفعت لأحدى المؤسسات الأمريكية لكي يتم دفعها لمورديها ومقاوليها. طلبنا ولكن لم نحصل على الوثائق المؤيدة للمبلغ المدفوع إلى الموردين والمقاولين.	لا يوجد أية عملية دفع من النقد في الصندوق لدي المؤسسات الأمريكية خلال عام ٢٠٠٧. كما أنه خلال شهر أذار ٢٠٠٨، حولت المؤسسات الأمريكية كامل مبلغ النقد في الصندوق إلى حساب وزارة المالية لدي البنك المركزي العراقي.	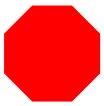	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية			
٤٣. وثائق مدفوعات غير مختومة بما يفيد الدفع			
الملاحظة	طريقة المعالجة	درجة المخاطرة	الحالة
لاحظنا أن المؤسسات الأميركية لا تختم الوثائق المؤيدة للدفعات (على سبيل المثال، الفواتير) المرفقة مع مستندات الدفع "**مدفوع**" أو خلافاً لذلك تحريف بعد الدفع. لذلك فإن هناك احتمالية تكرار الدفعات لنفس الفاتورة.	خلال شهر أيلول ٢٠٠٧، بدأت المؤسسات الأمريكية بختم المرفقات مع المستندات بختم "**مدفوع**".	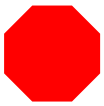	✓

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٤. عقود مغلقة ذات أرصدة قائمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال عام ٢٠٠٦ حصلنا على قائمة من المؤسسات الأميركية تحتوي على عقود مغلقة، على أساس مراجعتنا، لاحظنا أنه يوجد عقدين من هذه العقود المغلقة لازال يحتوي على أرصدة قائمة مستحقة لموردين بمبلغ ٢,٥٨١,١٢٨ دولار أمريكي للعقود رقم DFIWAT-M-٠٠٠٣ ورقم DABV٠١-٠٤-C-٩٠١٩.	نوصي بمراجعة ملفات العقود وقاعدة البيانات الخاصة بالعقود لضمان دقة واكتمال المعلومات ولضمان تحديث لتقارير الإدارية وانها تعكس حالة العقود بشكل عادل.		**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٥. عقود المؤسسات الأمريكية الجديدة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
تم فتح الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي خلال عام ٢٠٠٤ ليتم إدارته من قبل المؤسسات الأمريكية. يهدف هذا الحساب إلى تسهيل عملية الصرف على العقود الموقعة من سلطة الائتلاف السابقة والتي تتطلب صرف دفعات للفترة ما بعد ٢٨ حزيران ٢٠٠٤. إن إدارة المؤسسات الأمريكية للحساب الفرعي انتهت في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. على الرغم من ذلك، وقعت المؤسسات الأمريكية عقود جديدة خلال عام ٢٠٠٦ ولا يزال جزء منها قيد التنفيذ خلال عام ٢٠٠٦. إجمالي عدد العقود الموقعة ٢٦ عقد بمبلغ ٤١,٧٤١,٧٨٣ دولار أمريكي، والتي تتضمن ١٩ عقد مازالت قيد التنفيذ كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦ على النحو التالي:	نوصي المؤسسات الأمريكية بتطوير خطة لإنهاء كافة العقود غير المنتهية وتسليم هذه العقود إلى الوزارة العراقية المستفيدة على أساس دوري.		**مكررة**

تاريخ الإحالة	الحالة	رقم العقد	مبلغ العقد دولار أمريكي	المبلغ المدفوع دولار أمريكي
٣ شباط ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠٤	١٣٠,٩٣٠	–
٢٦ شباط ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٠٨	٣٤,٩٠٠	–
١٥ آذار ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٠	٣,٤٤٩,٧٠٧	٢,٧٨٣,٦٣٦
١ نيسان ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIGRS-٠٦-C-٠٠٠١	١,٤٢١,٠٠٠	١,٠٠٢,٠٠٠
١٠ نيسان ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٠١	١٨٧,١٩٠	–
٤ أيار ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠١	٦٣,٠٠٠	–
٢٠ أيار ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٤	٢,١٩٥,٩٦٣	–
١ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٧	٩٨٩,٦٨٨	٩٤,٥٠٠

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٥. عقود المؤسسات الأمريكية الجديدة

الملاحظة					التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
٦ حزيران ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٨	٢٠٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠			
٦ حزيران ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٩	٢٠,٠٠٠	١٦,٧٠٠			
٦ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٦	٨٠٢,٨٩٦	–			
١٢ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٢	٩٨٩,٠٠٠	–			
١٤ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٢	٩٧٥,٥٠٠	٩٤٣,٠٩٩			
١٧ حزيران ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢١	٨٩١,٤٥٦	٤٨٣,٢٣٦			
١٧ حزيران ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠١٥	٢,٤٢٢,٠٧٢	١,٦٦٧,٩٩٤			
٨ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٣	٢,٤٣٩,٧٠٠	–			
١١ تموز ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠٢	٩٥,٠٥٠	–			
١٣ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٤	٢,٦١٥,٠٠٠	٧٦٩,٠٠٠			
١٣ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٥	١٨٥,٢٣٨	–			
٢٠ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٦	١,٧٤٩,٣٦٣	–			
٢٦ تموز ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٢٧	٤,٦٢١,٩٣٧	١,٣٤١,١٢٠			
١٤ آب ٢٠٠٦	مكتمل	DFIWAT-٠٦-C-٠٠٠٣	١١٠,٠٠٠	٣٢,٥٠٠			
١٤ آب ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٦-M-٠٠٠٣	١,٦٠٩,٢٣٠	١٣٢,٤٠٥			
١٧ تشرين الأول ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٧-M-٠٠٠١	٦,٩٩٢,٩٨٨	٦,١٩٤,٠٧٨			
١ تشرين الثاني ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٧-C-٠٠٠١	٣٧٢,٥٥٠	–			
٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦	قيد التنفيذ	DFIWAT-٠٧-C-٠٠٠٢	٦,١٧٢,٤٢٥	–			
المجموع			**٤١,٧٤١,٧٨٣**	**١٥,٦٠٠,٢٦٨**			

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٦. تسليم ملفات عقود المؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا للصندوق لاحظنا ان المؤسسات الأمريكية قامت بتاريخ ١٠ كانون الأول ٢٠٠٦ بتسليم الملفات والوثائق المؤيدة الأخرى للعقود المبرمة من قبل السلطة السابقة والمؤسسات الأمريكية إلى ديوان الرقابة المالية. بموجب رسالة ديوان الرقابة المالية المؤرخة في ٢٥ شباط ٢٠٠٧، تم إبلاغ المؤسسات الأمريكية أنه يوجد هناك مخالفات مالية وتشريعية، مما سوف يلزم الديوان بتدقيق كافة العقود. على أساس تلك النتائج فإن الحكومة العراقية تحتفظ بحقها بالمطالبة بالتعويض عن أي ضرر مالي لحق بالخزينة العراقية نتيجة أي تصرف إداري أو مالي جراء تنفيذ المؤسسات الأمريكية لهذه العقود.	نوصي بمتابعة نتائج تدقيق ديوان الرقبة المالية كقضية ذات أولوية لتحديد الإجراء المطلوب اتخاذها اما لتنظيم هذه التجاوزات او التعويض المناسب.	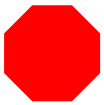	**مكررة**

الأمور التي ظهرت خلال السنة الحالية والسابقة والمتعلقة بالعقود التي يتم إدارتها من قبل المؤسسات الأمريكية

٤٧. التسوية بين المبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي وأوامر الدفع الصادر من وزارة المالية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا لاحظنا أن البنك المركزي العراقي يستلم موافقة وزارة المالية مع كشف المؤسسات الأمريكية المرفق الذي يوضح ملخص بأرقام أوامر الدفع المطلوب تنفيذها من قبل البنك المركزي العراقي. يقوم الشخص المسؤول في البنك بتسجيل كشف المؤسسات الأمريكية المصادق علية من قبل وزارة المالية في سجل خاص، وبعد ذلك يتم تنفيذ الدفع بناءً على أوامر الدفع الصادرة من قبل المؤسسات الأمريكية. لاحظنا أن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يقومان بعمل تسوية رسمية موثقة على أساس دوري ومنتظم بين أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية والمبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المدار من قبل المؤسسات الأمريكية. على أساس مراجعتنا لاحظنا، أن هناك بعض المبالغ المسترجعة لم يتم تسجيلها في سجلات البنك لمركزي العراقي ووزارة المالية. وفيما يلي ملخص بالمبالغ المسترجعة خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦:	نوصي المؤسسات الأمريكية بالتحقق من الأسباب التي تؤدي إلي وجود عدد كبير من المبالغ المسترجعة. كما نوصي البنك المركزي العراقي بعمل تسوية بشكل دوري ومنتظم بين أوامر الدفع الصادرة من وزارة المالية والمبالغ المدفوعة من الحساب الفرعي لصندوق التنمية للعراق لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك المدار من قبل المؤسسات الأمريكية لضمان دقة جميع عمليات الدفع من الحساب وتسوية جميع المبالغ العالقة بالوقت المناسب.		**مكررة**

	تاريخ استرجاع المبلغ	المبلغ دولار أمريكي
١	٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٧	٢٠٨,٧٨٦
٢	٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٧	٤٨,١٠٣
٣	٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٧	٨٧,٦٠٢
٤	٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٧	٨٦,٤٦٧
٥	٢٠ شباط ٢٠٠٧	٩٩,٩٨٠
٦	١٣ أذار ٢٠٠٧	٩٤,١٢٢
٧	٢٧.نيسان ٢٠٠٧	١٣٠,٨٥٢

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٤٨. متابعة التوصيات في رسالة الإدارة السابقة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
من خلال تدقيقنا، لاحظنا أن ديوان الرقابة المالية عمل على المتابعة والطلب من الجهات المعنية تحسين وتطبيق التوصيات الواردة في الرسائل الإدارية السابقة. حتى هذا التاريخ، لاحظنا أن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية لا يملكان خطة عمل موثقة لمتابعة وتطبيق توصيات التدقيق للفترات السابقة. علاوة على ذلك، لاحظنا أنه تم تشكيل لجنة خلال شهر شباط من عام ٢٠٠٧ للأخذ بعين الاعتبار توصيات رسالتنا الإدارية للسنوات السابقة وذلك بهدف تعزيز وتطوير إجراءات العمل المتعلقة بالصندوق. هذه اللجنة ممثلة من البنك المركزي العراقي، وزارة المالية، وزارة النفط وشركة تسويق النفط (سومو). عقدت هذه اللجنة أول اجتماعاتها خلال شهر نيسان ٢٠٠٧ إلا أنه لم يتم تحديد خطة عمل لها. من خلال مراجعتنا لاحظنا أن هذه اللجنة لم تصدر أية بيانات أو تقارير بأعمال اللجنة خلال الفترات السابقة وحتى تاريخ هذا التقرير.	نوصي بضرورة ان يتم أتخاذ إجراءات لتطوير خطة عمل لمعالجة الملاحظات الواردة في الرسائل الإدارية للتدقيق. بالإضافة إلى ذلك، نوصي بإعداد تقرير دوري عن إنجازات لجنة المتابعة المشكلة خلال شهر شباط ٢٠٠٧، وذلك لتسليط الضوء على التقدم الحاصل في متابعة الملاحظات الواردة في الرسائل الإدارية والإجراءات المتبعة بما في ذلك الجدول الزمني المتبع.	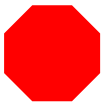	**مكررة**

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٤٩. دائرة التدقيق الداخلي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال تدقيقنا، لاحظنا انه لا يوجد دائرة تدقيق داخلي متخصص بأعمال ونشاطات الصندوق. ان إجراءات التدقيق المتبعة من دوائر التدقيق الداخلي في البنك المركزي العراقي ووزارة المالية محدودة وتغطي جزء من عمليات الصندوق. ان الهدف الرئيسي لدائرة التدقيق الداخلي يجب ان يكون لمساعدة إدارة الصندوق في المراقبة على نظم الرقابة الداخلية على أنشطة الصندوق والتركيز على القضايا المهمة او المجالات ذات المخاطر العالية التي تتطلب اهتمام خاص لتحسين الرقابة على الأنشطة المحاسبية والتشغيلية للصندوق.	نوصي بالتالي: ١. إنشاء دائرة تدقيق داخلي خاصة بالصندوق. ٢. ينبغي أن تكون الإجراءات والسياسات متفقة مع المعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA). ٣. إعداد خطة عمل وبرامج تدقيق داخلي تستند على المخاطر ومصادق عليه من قبل لجنة الخبراء الماليين والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة. ٤. تطوير نظام تدقيق داخلي يحدد بشكل واضح الهيكل التنظيمي وتوضيح الصلاحيات والمسؤوليات، متضمنا إعداد التقارير. ٥. التأكد من إن الكادر الوظيفي مدرب بشكل مناسب ومؤهل مع مستوى مناسب من الخبرة بالمعايير الدولية المهنية للتدقيق الداخلي. ٦. التأكد من تخصيص موارد مالية تشغيلية كافية لقسم التدقيق الداخلي من اجل تمكين تنفيذ وظيفية التدقيق الداخلي بفاعلية.	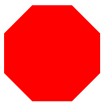	**مكررة**

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٥٠. حوكمة المنشأة (Corporate Governance)

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إن حوكمة المنشأة هي النظام الذي بموجبه يتم توجيه ورقابة المؤسسات، وذلك لمصلحة الحكومة وأصحاب الاهتمام الآخرين. تعتبر العناصر التالية أساسية من اجل هيكلية حوكمة المنشأة: • مجلس إدارة فعال. • لجنة تدقيق فعالة. • إطار رقابة داخلية فعاله. • نظام للقواعد السلوكية يحدد السلوك الأخلاقي. • سياسات وإجراءات واضحة ونافذة. • إدارة مخاطر فعالة. • وظيفة تدقيق داخلي موضوعية ومدعومة بالموارد اللازمة. • تدقيق خارجي مستقل وفعال. • نظم تضمن الإفصاح الشفاف، التواصل الفعال ومساءلة الإدارة العامة.	نوصي وزارة المالية بإجراء مراجعة لهيكلية الإدارة العامة الخاصة بالصندوق لتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير للوصول الى حوكمة فعالة وفقاً للمعايير المهنية.		**مكررة**

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٥١. إتفاقيات مستوى الخدمة

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
إتفاقيات مستوى الخدمة هي إتفاقيات بين اطراف ذات العلاقة وذلك لتوفير خدمات وتقارير أساسية طبقاً لجدول زمني محدد مسبقاً. يتم إنشاء هذه الاتفاقيات للتأكد من أن الأنشطة المترابطة بين جميع الأطراف تنفذ بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. نتيجة لطبيعة عمل الصندوق ووجود عدة أطراف لها علاقة بالصندوق، إنه من المناسب الأخذ بعين الاعتبار تطبيق اتفاقيات مستوى الخدمات بين صندوق التنمية للعراقي والبنك المركزي العراقي، وزارة المالية العراقية، المصرف العراقي للتجارة، شركة تسويق النفط وباقي الوزارات الأخرى. في هذه الحالة، إن اتفاقيات مستوى الخدمة قد تؤدي إلى تحديد طبيعة الوثائق والمعلومات التي سوف يتم تبادلها وتوثيق هذا التبادل. إن اتفاقية مستوى الخدمة قد تتضمن أيضاً تفاعلات أساسية أخرى بين هذه الاطراف. عندما يتم تنفيذ اتفاقية مستوى الخدمة بين هذه الاطراف، ستكون مسؤولية الفرد / ومدراء الاطراف محدده للتأكد من أن بنود اتفاقيات مستوى الخدمة يتم الالتزام بها عندئذ، يجب على التدقيق الداخلي وبشكل دوري أن يقوم بالمراجعة للتأكد من الالتزام بالاتفاقيات ومستوى الخدمة.	نوصي الإدارة الأخذ بعين الاعتبار ميزات تقديم وتطبيق اتفاقيات مستوى الخدمات بين صندوق التنمية للعراق، البنك المركزي العراقي، وزارة المالية العراقية، المصرف العراقي للتجارة، شركة تسويق النفط والوزارات الأخرى.		**مكررة**

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٥٢. تقييم الرقابة الذاتي

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
خلال السنوات الأخيرة نما لدى المؤسسات الكبرى أهتماماً متزايداً حول تجاوزات لأنظمة الرقابة الداخلية لم يتم اكتشافها ومعالجتها في الأوقات المناسبة. ان تقييم الرقابة الذاتي هو منهج جديد ومتنامي نسبياً والذي يحدد مسؤولية إعداد تقارير الامتثال في الدائرة أو الوحدة التنظيمية، مدعوماً بتوجيهات واضحة حول ما هو معروف كتجاوز في الرقابة الداخلية والمدى الزمني المناسب لتقرير ومعالجة التجاوزات. إن هذه المنهجية مبنية على المفاهيم التالية: • تحديد التجاوزات والأخطاء بشكل واضح ضمن السياسات والإجراءات. • تعليمات بشأن تصعيد الأخطاء والتجاوزات، أي تحديد أي من هذه الأمور الواجب الإبلاغ عنها، والإطار الزمني الذي يجب فيه إعداد تقارير التجاوزات. • الإجراءات الواجب اتخاذها من الطرف الذي يستلم تقارير التجاوزات والأخطاء والمدى الزمني اللازم للحل / التصعيد. إن تطبيق تقييم الرقابة الذاتي سوف يعني أن مسؤولية رقابة الامتثال مع سياسات وإجراءات صندوق التنمية للعراقي هي مسؤولية يعهد بها إلى الأقسام كل الوقت. إن دور التدقيق الداخلي هو تقييم فعالية التحديد والتبليغ. اخيراً، في غياب إطار منظم للتقرير، فإن الادارة العليا قد لا تتلقى تقارير منتظمة عن الوضع الحالي للامتثال للرقابة الداخلية لكي يكون مدركاً لأي قضايا تخص الرقابة الداخلية والتي قد تنشأ وتؤثر على التقارير المالية.	نوصي الإدارة ان تأخذ بعين الاعتبار طرق استخدام تقييم الرقابة الذاتي خلال أنشطة الصندوق وتطوير اطار منظم للتقرير عن كل تجاوزات الرقابة على أساس دوري.		**مكررة**

الأمور العامة الظاهرة من عملية التدقيق

٥٣. إدراك الرقابة الداخلية

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
الطبيعة المعقدة لأنشطة الصندوق ومشاركة موظفين من وحدات حكومية مختلفة في نشاطات الصندوق تتطلب القيام بإجراءات لزيادة إدراك الموظفين للرقابة الداخلية ومفاهيم إدارة المخاطر. إن تدريبات من هذا النوع هي جزء لا يتجزأ من توجيه الموظفين أو برامج التطوير المهني. هكذا تطبيقات قد قطعت شوطاً طويلاً من أجل تحسين بيئة الرقابة الداخلية للمنظمة. الهدف هو مساعدة الموظفين على فهم وتقدير أهمية تطبيقات الرقابة الداخلية وخبرات إدارة المخاطر. إن هذا سوف يساعد الموظفين على الامتثال لسياسات وإجراءات صندوق التنمية للعراق وتعليمات الحكومة العراقية بطريقة أكثر فعالية. إن الفهم الجيد لتطبيقات الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر من قبل الموظفين سوف يساهم في تحسين بيئة الرقابة الكلية ضمن صندوق التنمية للعراق. هذه العملية قد تساعد الموظفين على إدراك المخاطر التي ينطوي عليها العمل وبالتالي فهم أهمية الامتثال للسياسات والإجراءات الموضوعة. الموظفين بدورهم يمكن أن يتم تشجيعهم على المساهمة بتقديم اقتراحات لإدخال تحسينات في نظام الرقابة الداخلية، حيث أن الموظفين المسؤولين عن وظائف معينة سيكونون أكثر قدرة على تحديد نقاط ضعف الرقابة ذات الصلة.	نوصي بأن تأخذ الإدارة بعين الاعتبار تدابير لزيادة فهم وإدراك الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لكل من الإدارة والموظفين ضمن الأنشطة المتعلقة بصندوق التنمية للعراق.	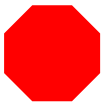	**مكررة**

٥٤. التبليغ عن الاحتيال

الملاحظة	التوصية	درجة المخاطرة	الحالة
الاحتيال (Fraud) هو مفهوم واسع يشير عامة إلى أي عمل متعمد للاستحواذ على كسب غير عادل أو غير قانوني. الاحتيال المالي يندرج تحت أربع فئات عامة: • إعداد التقارير المالية المزورة. • سوء استغلال الأصول. • المصروفات والالتزامات لأسباب غير ملائمة (مثال: دفعات غير مناسبة). • الحصول على إيرادات وأصول بطريق الاحتيال، وتجنب التكاليف والنفقات. لاحظنا أن صندوق التنمية للعراق ليس لديه سياسة رسمية موثقة للتعامل مع حالة الاحتيال إذا حدثت، أو لتجنب حدوث الاحتيال.	نوصي بأن تنظر الإدارة في منافع إنشاء برنامج "التبليغ" (whistleblower) الذي ينبغي أن يوفر للموظفين وغيرهم الوسائل التالية: • إيصال القلق، بطريقة سرية إذا كان مفصلاً، بشأن خرق محتمل لقواعد السلوك، بما في ذلك التصرف اللاأخلاقي والاحتيال الفعلي أو المشتبه به، دون الخوف من العقاب. • الحصول على المشورة قبل اتخاذ القرارات التي يبدو لها تأثيرات قانونية أو أخلاقية مهمة. يجب أن يعمل هذا البرنامج بمعزل عن الإدارة. يمكن تحقيق هذه الاستقلالية عبر إدارة هذا البرنامج بواسطة طرف مستقل ضمن وزارة المالية، مثل المدقق الداخلي مع وجود الخبرة المناسبة والموضوعية، والذي يقدم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق. كذلك نوصي بأن تقوم الإدارة بتقييم: (أ) مستوى الوعي الحالي في مفهوم لاحتيال ضمن صندوق التنمية للعراق. (ب) واحتمالية حدوث الاحتيال وتحديده والإبلاغ عنه. يجب مراجعة الإجراءات الحالية لتقييم كفايتها في معالجة خطر الاحتيال، وينبغي إدخال تعديلات للتأكد من أن تحديد الاحتيال والتبليغ عنه يتم في الوقت المناسب قدر الإمكان.	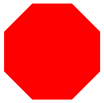	مكررة